# Violence against women: factors and effects: Analytical Theory Study

Muhammad Qasim Abdullah
ABOameer012012@gmail.com
Moh Araq Alawi, PHD
College of Arts_ University of Babylon

**DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v3i141.3743**

**Abstract**

The phenomenon of violence against women is one of the most dangerous negative phenomena that threaten the security and integrity of the family and society alike. Violence against women is one of the manifestations of unequal relations between men and women, which creates distorted forms of social relations, and turbulent patterns of behavior inside and outside the family. And if violence against women means the exercise of power that harms women, the research revealed different forms of violence against women, including physical, verbal, sexual and psychological, in addition to social chastity practiced by society and based on male preference over female.

The research reached the following most important results: 1- Loss of self-confidence and self-capacity for women as a human being. 2- The general deterioration in the social, economic and national role and function of women. 3- Destruction of women's humanity and humanity. 4- The inability to raise children and raise them in a proper educational manner. 5- Economic factors are one of the most common drivers of violence against women that many societies are witnessing at the present time, and the reason for this is due to the economic pressures that a large segment of society suffers from. 6-n the wrong interpretation of some religious texts is a factor of violence against women, as some tend Husbands have to understand the religious guidelines of the husband-wife relationship in a way that is consistent with their desires to impose their control or power over the wife.

**Keywords:** Strategy: Violence, women, factors, effects**.**

# العنف ضد المرأة العوامل والآثار: دراسة نظرية تحليلية

**الباحث محمد قاسم عبد الله**
**علم الاجتماع، كلية الآداب**
**جامعة بابل**

**أ. د. موح عراك عليوي**
**علم الاجتماع، كلية الآداب**
**جامعة بابل**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

ظاهرة العنف ضد المرأة تعد من أخطر الظواهر السلبية التي تهدد أمن الأسرة والمجتمع وكيانهما على حد سواء. فالعنف ضد المرأة واحداً من مظاهر العلاقات غير المتكافئة بين الرجل والمرأة، التي توجد أشكالا مشوهة من العلاقات الاجتماعية، وأنماط السلوك المضطربة داخل الأسرة وخارجها. واذا كان العنف ضد المرأة يعني ممارسة القوة التي تضر المرأة، فإن البحث كشف عن أشكال مختلفة من العنف الممارس ضد المرأة، منه ما هو جسدي، ولفظي، وجنسي، ونفسي فضلا عن العرف الاجتماعي الممارس من المجتمع والقائم على أساس تفضيل الذكر على الأنثى.

وتوصل البحث إلى أهم النتائج الآتية:

١. فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة.
٢. التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية للمرأة .
٣. تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها .
٤. عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.
٥. وتعدُّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها مجتمعات عدة في وقتنا الحالي والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع .
٦. التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية يُعد عاملاً من عوامل العنف ضد المرأة ، إذ يميل بعض الأزواج إلى فهم التوجيهات الدينية الخاصة بعلاقة الزوج بالزوجة بطريقة تتفق مع رغباتهم في فرض سيطرتهم أو سلطتهم على الزوجة.

**الكلمات المفتاحية:** العنف، المرأة، العوامل، الآثار.

**المقدمة:** العنف هو من القضايا التي تظهر على الصعيدين المحلي والعالمي وهو لا يخص مجتمعا بحد ذاته أو ثقافة معينة أو منطقة ما فهو ظاهرة موجودة في كل المجتمعات ولكن بدرجات متفاوتة ولأسباب متعددة وهو قديم بقدم خلق البشرية ذاتها، ويزداد بتقدم الزمن ،وبسبب تفاقم الظروف الراهنة الصعبة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها عالم

اليوم ، فالعنف الموجه ضد الشعوب ومنها: العراق ،إذ تزداد انتهاكات حقوق الإنسان بسبب الحروب والإرهاب، والهجرة ،والفقر ،وارتفاع تكاليف المعيشة ،والتخلف ،وتدهور الخدمات الصحية والاجتماعية زاد من تفاقم هذه الظاهرة. وتعد ظاهرة العنف ضد المرأة أحد الموضوعات الأكثر أهمية وحضورا على الساحة المحلية والدولية في الواقع المعاصر فهي تشكل محوراُ استراتيجياً متعدد الاهتمامات لكونها مشكلة كبيرة تزداد تفاقما ولما لها من آثار على السلامة المادية والنفسية والاجتماعية للمرأة .

تناول الباحث في البحث الراهن مدخلا إلى البحث ويبدأ بإشكالية البحث وتساؤلاته، وأهمية البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، ومفاهيم البحث، والمبحث الثاني العوامل المؤدية إلى العنف ضد المرأة ، والمبحث الثالث الآثار الناتجة عن العنف ضد المرأة ، المبحث الرابع: النتائج ، ومن ثم المراجع.

**المبحث الأول: مدخل إلى البحث**

١- **موضوع البحث:** إن مشكلة العنف ضد المرأة ليست مقصورةً على مستوى اجتماعي او اقتصادي معين أو على مكان او زمان معين أو دين معين او طبقة اجتماعية ومستوى ثقافي أو تعليمي محدد أو غير ذلك من التغيرات الديموغرافية ،والاجتماعية ،والسياسية. وما زالت المرأة تواجه أبشع أنواع الاضطهاد، والقمع، والقهر المتمثل بالإساءة النفسية ،والعاطفية ،والاجتماعية ،والجسدية في آن واحد، إأن نوعية العنف الذي تتعرض له المرأة مذهلة ورهيبة على الرغم من أن عددا غير قليل من النساء ما زال يخفي آثار العنف وتتظاهر انها نجمت عن أسباب مختلفة وذلك خشية أن تتعرض لعنف اشد اذا ما أعلنت الحقيقة، فالعنف ضد المرأة تناول الجسد الحالة المعنوية لديها والاهانة النفسية والجرح النفسي الذي يدمي ذاتها. ويثير البحث الراهن التساؤل الرئيس وهو: ما عوامل العنف ضد المرأة وآثاره ؟

٢- **أهمية البحث:** إن موضوع العنف ضد المرأة موضوع كبير ومهم ولاقى اهتماماً من الأمم المتحدة ومن جميع المنظمات الإنسانية باعتباره شكلاً من أشكال التمييز ضد المرأة، وانتهاكاً لحقوق الإنسان ونظراً لأهمية هذا الموضوع فقد تناولنا العنف ضد المرأة العوامل والآثار.

٣-**أهداف البحث:** يسعى الباحث في البحث إلى إنجاز هدف عام قوامه معرفة عوامل العنف ضد المرأة وآثاره

٤- **مفاهيم البحث:**

أ- العنف يعرف العنف سوسيولوجيا بأنه استعمال الضغط أو القوة استعمالا غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه التأثير في إرادة فرد ما (احمد زكي بدوي ، ١٩٨٧،ص٤٤١) . ويعرف العنف أيضا بأنه كل فعل إيذاء معنوي أو يدوي يمارس فرديا أو جماعيا ومنتظما في كل

حال ويكون بهدفين المعنوي (النيل من سمعة الآخر) ،والمادي (النيل من وجود الآخر) (خليل احمد خليل ، ١٩٨٥،ص٢٦)

ب- المرأة :وتعرف المرأة هي انثى الانسان البالغة وتستعمل هذه الكلمة للتمييز البايولوجي بينها وبين الرجل. (فوزية العطية ، ١٩٨٣،ص١٦)

ج_ العنف ضد المرأة :أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل ان ينجم عنه أذى أو معاناة جنسية أو جسميه أو نفسيه للمرأة بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع ذلك في الحياة العامة ام الخاصة. (كريم محمد حمرة وفهيمة المشهداني ، ٢٠١٤،ص١٥٨) وقد عرف العنف ضد المرأة على أنه "كل سلوك يؤدي الى إيذاء شخص لشخص آخر قد يكون هذا السلوك لفظا يتضمن أشكالا بسيطة من الاعتداءات الكلامية أو التهديد وقد يكون السلوك فعلا حركيا كالضرب المبرح ،والاغتصاب ،والحرق ،والقتل وقد يكون كليهما وقد يؤدي الى حدوث ألم جسدي أو نفسي أو اصابة أو معاناة. ) غزار الطاهر ، فاطمة الزهراء طاهري، ٢٠١٩،ص١٠)

٥- منهج البحث:استعمل في هذا البحث المنهج التحليلي الذي يركز على جمع الحقائق والبيانات عن مشكلة البحث ثم تحليلها وتفسيرها من أجل الخروج بنتائج أكثر عمومية وهذا ما يتسم به المنهج العلمي.

**المبحث الثاني: العوامل المؤدية إلى العنف ضد المرأة**

**أولاً: العوامل النفسية**

تتمثل العوامل النفسية بوجود حالات من المرض النفسي عند بعض أفراد الأسرة ،إذ يتميز بعض من يلجأوون إلى العنف عموماً والعنف العائلي على وجه الخصوص بسرعة الغضب ،وعدم التحكم في مشاعر الغيظ ،وسرعة الانفعال، وقد يتولد العنف من مركب نقص لدى فرد يشعر أنه أقل مستوى من الآخرين بعيب جسدي أو نفسي فيقابل بالعنف كل من يعتقد إنهم يوجهون إهانة له بسبب هذا العيب. وقد تتولد جريمة العنف من الغيرة، والشعور بالغيرة مرتبط بالغريزة الجنسية من جهة وتعزيز الاقتناء من جهة أخرى، فالغيرة أشد خطراً حينما تنتاب فرد لديه تكوين إجرامي فتهيأ له فرصة العنف. كذلك فإن لتوبيخ الفرد واهانته أثرا بارزا في إظهار سلوك العدف الدي يقع أحيانا في موقع استفزاز كما في حالة استفزاز المرأة المتكرر لزوجها قد يحدث العنف أيضاً بصورة عرضية أو نتيجة تصرف خاطئ أو غير مقصود بسبب تعكر أو اضطراب الشخص. ) نبراس عدنان جلوب، ٢٠١٧،ص٥٧٦)

ويفسر أصحاب مدرسة التحليل النفسي العنف بأنه استجابة معينة: في المواقف الإحباطية، فهو ذو منشأ نفسي ينتج عن الشعور بالإحباط أو التوقع له. ويكون مصحوبا

بعلاقات التوتر وينطوي على نية مبيتة لإلحاق ضرر مادي أو معنوي بالانسان.) يوسف اسعد ، ١٩٨٧،ص٢٩)

و إنَّ العوامل النفسية التي تشكلت في شخصيات مرتكبي العنف ضد المرأة في الصغر تؤثر بشكل كبير في سلوكياتهم، و تظهر على شكل سلوك عدائي في الكبر ومن أهم هذه العوامل النفسية تعرُّض مرتكب العنف للإيذاء بأي شكل من الأشكال في طفولته ،أو وجوده في بيئة أسرية تنتشر بها حالات تعنيف الأبوين ،أو اعتداء الأب على الأم بأي شكل من الأشكال إلى جانب اضطرابات الشخصية التي قد تؤدي الى خلق شخصية معادية للمجتمع. (خليفة مصباح الجندي ،٢٠١٩،ص١٣٣)

**ثانياً: العوامل الاقتصادية**

تتمثل بالقيود الاقتصادية كحرمان المرأة من العمل بأجر حتى لا تستقل عن زوجها اقتصادياً وتضل خاضعة لسيطرته بصفته العائل لها؛ ولهذا تعمل النساء في البيوت في الغسل، والتنظيف ،والطبخ ،ورعاية الأطفال بغير أجر وتعمل أيضاً ملايين الفلاحات من النساء بغير أجر. وقد تحرم النساء من العمل في الوظائف ويلزمن البيوت بحجة أن خروج المرأة من البيت قد يعرضها للزلل» كذلك فإن الوضع الاقتصادي الصعب لبعض الأسر يترتب عليه عدم مقدرة الاسرة أو نقص إمكانياتها في توفير حاجات أفرادها وغالباً ما ينشأ صراع بين الزوج والزوجة لتوفير احتياجات البيت وقد يتطور الصراع إلى نوع من الشجار والضرب وقد يسقط أحد الأبوين غضبه على الآخر أو على أبنائه أو على أثاث البيت. زد على ذلك إن مشكلة الفقر والحرمان الاقتصادي التي تصيب العائلة قد تكون نتيجة اختلال. التوازن بين حجمها ومواردها بما يجعل العائلة عاجزة عن الإيفاء باحتياجات أفرادها وربما إلى تعقيد العلاقات العائلية ولاسيما الخلافات بين أفراد العائلة الواحدة قد دفع هذا الوضع يفضي إلى وقوع العنف. كما أن البطالة من عوامل العنف ضد المرأة، إذ قد يكون عنف الرجل ضد المرأة بسبب تواجده في المنزل من دون عمل مما يؤدي إلى وجود الخلافات العائلية والتي قد تنتهي بدورها بالعنف باستعمال وسائل القوة ضد المرأة» كما تؤكد الدراسات التي أجريت على السلوك العدواني إن الحرمان الاقتصادي والحاجة من أهم المُحرضات على العنف لما يسببه من إحباط وعزلة وعدم الإحساس بالأمن مما يؤدي إلى توتر ،وعدم ارتياح قد تدفع ببعض المعوزين إلى ارتكاب جرائم العنف العائلي وإيذاء الآخرين لأبسط الأسباب من جراء توترهم النفسي الناتج من شعورهم بالعوز. (علي اسمر كوين ، ٢٠٠١،ص١٣)

يُعدَ الخلل المادي الذي يواجه الفرد أو الأسرة ، والتضخم الاقتصادي الذي ينعكس على المستوى المعيشي لكل من الفرد أو الجماعة سبباً في صعوبة الحصول على لقمة العيش. وثمة سبب آخر يضغط على الفرد بأن يكون عنيفا ويصب غضبه على المرأة. .فضلا عن

ذلك النفقة الاقتصادية التي تكون للرجل على المرأة، إذ إنه من يعول المرأة لذا يحق له تعنيفها وذلك عبر إذلالها وتصغيرها من هذه الناحية. ومن الطرف الآخر تقبّل المرأة بهذا العنف لأنها لا تتمكن من إعالة نفسها أو إعالة أولادها. ويأخذ العامل الاقتصادي نسبة ٤٥% من حالات العنف ضد المرأة. فضلا عن المشكلات اليومية التي تضغط على الإنسان كالازدحام ،وضعف الخدمات، ومشكلة السكن ،وزيادة السكان ، علاوة على ذلك ما تسببه البيئة في إحباط الفرد ،إذ لا تساعده على تحقيق ذاته والنجاح فيها كتوفير العمل المناسب للشباب، فذلك يدفعه نحو لينفجر على من هو أضعف منه (المرأة). (زينب ليث عباس، ص٤٤٩)

وتعدُّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها مجتمعات عدة في وقتنا الحالي والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع ، وتدني المستويات المعيشية وتفشي البطالة والفقر ،إذ تشكل هذه الأسباب المجتمعة ضغوطات نفسية كبيرة على معيلي الأسرة التي تتصادم في كثير من الأحيان مع نزعة المرأة الاستهلاكية. )خليفة مصباح الجندي ،٢٠١٩،ص١٣٤)

وتؤكد الدراسات التي أُجريت على السلوك العنيف ، إن الفقر كان من أهم المحرضات على هذا السلوك ، لما يسببه من إحباط،وعزلة ،وعدم إحساس بالأمان، كما يؤدي إلى توتر وعدم ارتياح قد يدفع ببعض المعوزين إلى إيذاء الآخرين لأبسط الأسباب من جراء توترهم النفسي الناتج عن شعورهم بالعوز. اكرم نشأت ابراهيم ،١٩٩٨،ص٩٣)

إذ إن للوضع الاقتصادي الصعب دوراً مهماً في انتشار العنف ضد المرأة ؛ لان الحرمان الاقتصادي وسوء ظروف العمل وما يترتب عليها من ضغوط اجتماعية من شأنها إن تؤدي إلى شعور الزوج بأنه أصبح لا حول ولا قوة له في أسرته ، الأمر الذي قد يدفعه إلى ان يتصرف بأسلوب عنيف مع زوجته وأبنائه )عبد اللطيف عبد الحميد العاني و معن خليل عمر، ١٩٩١،ص١٨٠)

فضيق حال الزوج وعجزه عن أن يكفل لنفسه ولأسرته قدراً معقولاً من الدخل الحقيقي يمكن عن طريقه الإيفاء بمتطلبات الأبناء والحياة الأسرية ، قد يحول من دون احتفاظ الأسرة بالمسكن الصحي ؛لذا قد يدفع الدخل المنخفض الزوج إلى إقامة أسرته في مسكن رخيص ، والذي غالباً ما يكون مسكناً ضيقاً متزاحماً لا تتوافر فيه الشروط الصحية ولا يتوافر فيه جو من الراحة ، كما لا يشبع حاجاتهم الجسمية من النوم ،والحركة ،واللعب ، ومما قد يزيد من حدة التوتر والقلق كبر حجم الأسرة وعليه " قد يعمل هذا على تحويل الصراع الأزلي بين الإنسان والطبيعة للحصول على لقمة العيش من صراع مع الطبيعة إلى صراع مع الإنسان للحصول على السلع والخدمات (عدنان ياسين مصطفى، ١٩٩٩،ص١٢٣)

كما أن فترات البطالة هي من أشد الفترات التي يزداد فيها ضرب الزوجات ، إذ تمثل البطالة عاملاً آخر من عوامل انخفاض المستوى المعيشي للزوج ، ويعدها بعض الباحثين من أهم العوامل الضاغطة على سلوك الزوج ، لما تسببه من توتر ،و قلق، وانعدام الطمأنينة. فلا شك إن معضلة الأفراد في وضع تسود فيه البطالة ، لا تكمن في صعوبة الحصول على فرصة العمل ، بل ايضاً في " فقدان نهجهم العاطفي ، إذ لا يفقد الفرد فرصة العمل فحسب ، بل إن رغباته وغرائزه ظلت من دون أن تُمس ، كما إن نظام حياته وطموح عائلته قد تبدد (احمد فرحان الكبيسي ،١٩٩٥،ص٧٩)

إن الفقر وتردي الوضع الاقتصادي من شأنه ان يؤدي إلى اضطراب الحياة المعيشية ومن ثم عدم امكانية تلبية احتياجات العائلة بشكل عام والزوجة بشكل خاص مما يؤدي إلى ازدياد العنف ولاسيما إذا كان الزوج عاطلا عن العمل فالحرمان الاقتصادي، وسوء ظروف العمل يترتب عليهما ضغوطا اجتماعية واقتصادية تشعر الزوج بالضعف مما يجعله يتصرف بعنف ضد المرأة.) عبد اللطيف عبد الحميد العاني و معن خليل عمر، ١٩٩١،ص٣٢)

**ثالثاً: العوامل الاجتماعية**

إنَّ العوامل الاجتماعية من أهم الدوافع لارتكاب العنف ضد المرأة وتشمل العوامل الاجتماعية تدني مستوى التعليم وتفشي الجهل بين أفراد المجتمع ومن ثم سهولة التأثير في المعتقدات الخاطئة المتعلقة بالقيم والاخلاق التي تنتشر في المجتمع والبيئة المحيطة ، إلى جانب تبني وجهات النظر الداعية إلى فرض قوة الرجل والتي تظهر على شكل العنف الجسدي والجنسي على حدٍ سواء ضد المرأة . (خليفة مصباح الجندي ،٢٠١٩،ص١٣٣)

إن الوضع الاجتماعي الذي يتواجد فيه الفرد لا يقل أهمية في تأثيره على الفرد عن باقي الحالات التي يعيشها إذ تؤدي العوامل الاجتماعية دورا بالغ الأهمية في حدوث العنف ضد المرأة ومن أهمها ما يأتي:

١_ التنشئة الاجتماعية الخاطئة : تُعد الأسرة من أهم النظم الاجتماعية المؤثرة في بناء شخصية أبنائها عن طريق عملية التنشئة الأسرية ، بما يؤدي إلى تعزيز ثقتهم بأنفسهم ومساعدتهم على اتخاذ القرارات ، ويبدو هذا الأمر واضحاً من الأدوار التي يمارسها كلاً من الأب والأم ، والتي لا يمكن تجاهلها في حياة الأبناء ، وذلك لما لها من أهمية في تربيتهم، وتنشئتهم، وتشكيل شخصياتهم . وعليه لا جدال في أهمية الأدوار التي يقوم بها الأبوان ، ومن الطبيعي أن يكون بين وظائف الأمومة والأبوة اعتماداً متبادلاً ، " إذ إن التفاعل العميق بين الوالدين من جهة وبين الآباء والأبناء من جهة أخرى ، يؤدي إلى الإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة ، مما يساعدهم على التمسك بالكيان الأسري والمحافظة عليه من التفكك ،والانهيار (فاطمة اسماعيل المياحي ،٢٠٠٢،ص٤٦)

لذلك يمكن القول إن التعارض في تنشئة الأبناء قد يؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الزوجين ،وخلق المشاكل والخلافات داخل الأسرة والتي تهدد استقرارها وتماسكها ، وقد تقود إلى توجيه العنف ضد الزوجة نتيجة اعتراضها على أسلوب زوجها في تنشئة الأبناء أو اتخاذها أسلوبا يختلف عن أسلوب زوجها.

٢_تعاطي الكحول أو المخدرات :

يُعد عامل تعاطي الزوج للكحول أو المخدرات من العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى لعنف ضد المرأة ، إذ إن نسبة عالية من حوادث العنف الأسري يؤدي فيها الكحول والمخدرات دوراً مهما ، فكثير من الزوجات والأبناء قد يتعرضون للضرب فور رجوع الأب مخموراً أو مخدراً نتيجة فقدان توازنه العقلي ، فينعكس أثره السلبي على أفراد أسرته وعلى علاقته بهم . فتعاطي الزوج " قد يشكل تهديداً خطيراً للشخصية الإنسانية وبنائها من النواحي كافة ، فقد يتعرض لآثار مدمرة تؤثر سلباً في صحته، وتجعله عنصراً غيرفاعل ، وغير قادر على أداء أدواره ، وربما يؤثر تعاطيه على الجانب الاجتماعي للفرد، وتضعف قدرته على التكيف الاجتماعي ، وإهمالٍ مظهره ومشاعره العدائية تجاه الآخرين (افراح جاسم محمد ، ٢٠٠١،ص٩١)

ولا شك إن تعاطي الزوج لهذه المواد يمثل عبئاً اقتصادياً شديداً على ميزانية الأسرة ، إذ ينفق الزوج جزءاً كبيراً من دخله للحصول على الكحول أو المخدر ، ويؤثر ذلك بالطبع تأثيراً خطيراً في الحالة المعيشية العامة للأسرة من الناحية السكنية ، الغذائية والصحية ولا تستطيع الزوجة وأطفالها الحصول على احتياجاتهم الأساسية اللازمة للمعيشة الكريمة ، وهذا يعني عدم تحمل المسؤولية من الزوج المتعاطي، وإهمالاً لواجبه الأساسي.و عجز الموارد المالية الخاصة بالزوج عن تدبير الجرعات المعتاد عليها ، قد تدفعه للجوء إلى مدخرات الزوجة، وفي حالة رفضها إمداده بما يريد من مال فأنه ربما يستعمل العنف من أجل تحقيق ذلك .

من جهة أخرى " قد يؤدي التعاطي إلى توتر جو الأسرة العام والخلافات بين أفرادها ، إذ إن إنفاق الزوج على الكحول أو المخدرات قد يثير مشاعر الغضب لدى الزوجة ، مما يولد المشاجرات الأسرية التي كثيراً ما تنتهي بالعنف (محمد الشديفات ، ١٩٩٦،ص٥١)؛ لذا فأن سلوك العنف ناتج بشكلٍ أساسي من آثار هذه المواد التي غالباً ما تسبب بطبيعتها الهياج والإقدام على السلوك العنيف ضد المرأة ، والتأثيرات التي تحدثها هذه المواد في عقل الزوج قد تمنعه من التفكير السوي وتسمح له بارتكاب السلوك العنيف من دون وعي أو إدراك منه .

٣_ العادات والتقاليد : قيمومة العادات والتقاليد الاجتماعية الخاطئة التي تحول من دون تنامي دور المرأة وأبداعها كذلك فإن هناك أفكار .وتقاليد متجذرة في ثقافات الكثيرين والتي تحمل في طياتها الرؤية الجاهلية لتمييز الذكر عن الانثى. مما يؤدي ذلك إلى تصغير

الانثى ودورها وتضليلها في المقابل تكبير الذكر ودوره ،إذ يعطى الحق دائماً للمجتمع الذكوري للهيمنة والتسلط وممارسة العنف على الانثى منذ الصغر ،وتعويد الأنثى على تقبل ذلك وتحمله والرضوخ له إذ إنها لا تحمل ذنباً سوى انها ولدت انثى. (نبراس عدنان جلوب ، ٢٠١٧،ص٥٧٩)

٤_التفسير الخاطئ للنصوص الدينية : يُعد الدين من أهم النظم الاجتماعية ، وذلك لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع ، إذ يحدد سلوك الأفراد ، ويرسم أسلوب حياتهم ،ويصنع عقيدتهم، ويهذب نفوسهم ،وينظم شؤونهم الخاصة والعامة ، ولأهمية الدين في الحياة الاجتماعية اهتم علماء الاجتماع بدراسة هذا النظام ، وقد وضعه دوركايم " Durkheim " على قمة النظم الاجتماعية ، وقرر في دراساته " إن الأشكال الأولية لمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي ، كانت منبثقة ومطبوعة بالحياة الدينية ومصطلحاتها.(مصطفى الخشاب ، ١٩٩٧،ص٢٤٤)

هناك بعض المعاني المستمدة من الدين والتي يستعملها هذا الفريق بهدف التحقير من شأن المرأة ،والتأكيد على دونيتها إلى حد تسويغ العنف ضدها ، إذ يسود في ثقافة الأفراد في مختلف الطبقات في المجتمع بأن " المرأة عورة ، المرأة خُلقت من ضلعٍ أعوج ، النساء ناقصات عقل ودين. )سلوى الشرفي، ٢٠٠٤،ص٩٣)

ولا يخفى على احد في إطار الحديث عن علاقة تفسير بعض الأزواج النصوص الدينية والعنف ضد الزوجة التطرق إلى مسألة القوامة " إذ تشير القوامة إلى مهمة الإدارة والتوجيه التي تراعى فيها المصلحة الأسرية المشتركة بين الزوجين وأبنائهما ، وليس المراد بها القهر، والتسلط، والسخرية، والاستعلاء ، بل هي مسؤولية ،وبذل ،وسخاء . )سلوى الشرفي، ٢٠٠٤،ص١٠١)

وعليه فالقوامة لا تنفي دور المرأة، ولا تهمشه إطلاقاً ، كما لا تعيق أداء واجباتها وتحصيل حقوقها ، والقوامة في الأسرة " ليست درجة رئاسية ، إذ لا يوجد في الأسرة رئيس ومرؤوس ، بل هي مسؤولية وسلطة لابد أن تُناط بأحد الزوجين فكانت للزوج لطبيعة عمله ، فهو المسؤول الأول عن حياة الأسرة وعليه يقع عبء التبعات الاقتصادية.(فاروق السامرائي ، ٢٠٠٢،ص٩٧)

ولذلك يمكننا القول إن التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية يُعد عاملاً من عوامل العنف ضد المرأة ، إذ يميل بعض الأزواج إلى فهم التوجيهات الدينية الخاصة بعلاقة الزوج بالزوجة بطريقة تتفق مع رغباتهم في فرض سيطرتهم أو سلطتهم على الزوجة.

**رابعاً: العوامل الثقافية والتعليمية :**

إن الثقافة وما تحمله من عناصرها المتشبعة تؤدي دورا مهما في إعداد الفرد بأنماط مختلفة من السلوكيات والعنف أحدها،إذ يمكن اكتسابه من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، وان النظم والمعايير الثقافية السائدة في المجتمعات العربية والعراقية ،إذ تشجع على عدم المساواة بين الذكور والإناث، من خلال الدور المنوط بكل جنس، وتؤيد فكرة الضرب والقوة. لتحقيق السيطرة الذكورية، وإخضاع الأنثى (عبد الرحمن العيسوي ، ٢٠٠٤،ص٤٨١)

إن الاختلاف الثقافي الكبير بين الزوجين ولاسيما إذا كانت الزوجة هي أعلى مستوى ثقافياً ، قد يولّد التوتر، وعدم التوازن لدى الزوج ردة فعل له ، فيحاول تعويض هذا النقص باحثاً عن المناسبات التي يمكن فيها انتقاصها واستصغارها بالشتم، والاهانة أو حتى الضرب .(مركز دراسات امان ، ٢٠٠٤،ص٢)

كما إن للمستوى التعليمي لكل من الزوج والزوجة دورا كبيرا في ممارسة العنف ضد المرأة أو الحد منه فأحيانا كثيرة قد يكون المستوى العلمي سببا في حدوث الكثير من المشكلات ، متمثلة بصعوبة الحوار فلكل واحد منهم نظرته لأمور حياتهم المختلفة ،وخبرته الشخصية لإدارة شؤون الاسرة ومتطلباتها في تربية الأبناء وتعليمهم فالاختلاف في المستوى التعليمي لا يقود إلى أفكار متقاربة ومنسجمة في معالجتها لكثير من الأمور مما يقود إلى مشكلات أكبر وعندما يكون الزوج ذا مستوى تعليمي أقل من زوجته و تتراكم المواقف السلبية يشعر بتدني قدرته ،وانخفاض ثقته بنفسه واحيانا يتعامل الزوج مع هذا الفارق بالمستوى التعليمي بحساسية زائدة، وعدم رضا، وشعور بالنقص فيحاول مختلقاً الأعذار والمعارضة في كل شيء يبدر من الزوجة وعند عدم تقبلها لهذا الشيء قد تتعرض للضرب منه كردة فعل لإثبات سيطرته ورجولته. (عبد الرحمن العيسوي ، ٢٠٠٤،ص٤٨١)

**المبحث الثالث الآثار المترتبة على العنف ضد المرأة**

تنتج آثار عدة عن العنف ضد المرأة كالآثار الجسدية، والآثار النفسية، والآثار الاقتصادية، والآثار الاجتماعية ، ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

**أولاً: الآثار الجسدية**

تعد قضية العنف ضد المرأة قضيةً قديمة العهد نتجت عنها عواقب وخيمة على صحة المرأة الجسدية ، فتشكو النساء المتعرضات للعنف الجسدي وسوء المعاملة البدنية من إصابات عديدة نتيجة التعرض للعنف تتمثل في الأعراض الأتية (هبة حسين علي ، ٢٠٠٣،ص١٥):

١_ الكدمات والرضوض المختلفة، جروح، كسور، تمزق الأنسجة.

٢_ارتجاج بالمخ، فقدان جزئي للسمع والبصر، هالات سوداء حول العينين ،و التأثير على الأعضاء الداخلية الحيوية مثل الرحم ، والكبد،و الطحال.

٣_الإجهاض وفي حالات العنف القصوى يصل الضرر إلى الإعاقة أو الموت.

وتختلف الإصابات التي تنتج عن العنف الجسدي والجنسي في شدتها من كدمات، وكسور في العظام إلى إعاقات دائمة وتحتاج المرأة المعنفة إلى علاج طبي متخصص، كما أن المرأة المعنفة قد تعاني من فقر الدم ونقص في المناعة، والمرأة الحامل التي تتعرض للعنف قد تتعرض حياتها وحياة الجنين للخطر.

إن الآثار الجسدية للعنف ضد المرأة ينتج عنها مشاكل وآثارا صحية وجسدية على المرأة وهذا العنف وآثاره يكون متفاوتا ومختلفا من امرأة إلى أخرى، من الممكن أن تكون هذه الآثار طويلة المدى ملموسة، ومن الممكن أن تكون قصيرة الأمد وغير ملموسة على النساء.

**ثانياً: الآثار النفسية**

إن الآثار النفسية التي تترتب على العنف ضد المرأة كثيرة، ولها أبعاد سيئة على المستوى النفسي للمرأة المعنفة، إذ تسبب لها الشعور بالنقص، وتقليل المرأة المعنفة من قيمتها الذاتية ،وتقل ثقة المرأة المعنفة بنفسها، ومن ثم يؤثر على صحة المرأة العقلية وذلك من خلال تشتت المرأة المعنفة فكرياً، وينعكس هذا على القدرة السليمة عند المرأة في التصرف والتفكير المنطقي والسليم. (وداد ادور وادي، ٢٠١٨،ص٢١٨)

كما أن الأعراض والآثار النفسية للعنف ضد المرأة قد تكون مشابهة مع الآثار التي تنتج عن الكوارث والحروب، والمرأة المعنفة تعيش مراحل متتالية من الصدمة ،والإنكار ،والخوف، والتلبك وإذا كانت المرأة المعنفة تعاني من التعنيف المستمر، فهذا يسبب لها ضعف الشخصية ، وعدم القدرة على اتخاذ القرار.

كما تشكو معظم النساء المعنفات فضلا عن الآثار الجسدية من اضطرابات نفسية ، وما يسمى" بتناذر المرأة المضروبة" وهو تناذر يتضمن أعراض الاكتئاب ،وانخفاض الشعور بالقيمة ومع تكرار الإساءة لها تصاب بما أسماه (سيلجمان) "العجز المكتسب "إذ تشعر بالاكتئاب وبأنها لا تستطيع السيطرة على أمور حياتها أو التنبؤ بما يحدث لها ولا تستطيع إيقاف إساءة أي شخص لها. (هبة حسين علي ، ٢٠٠٣،ص١٨)

ومن التبعيات النفسية السيئة للعنف ضد المرأة(شكوه نوابي نوزاد ، ٢٠٠١،ص١٨٣) :

١_اضمحلال الشخصية وشل قدرة المرأة على اتخاذ أي قرار من الناحية النفسية.

٢_ الخوف ،وفقدان الثقة بالنفس يشعرهن دوما بعجزهن عن تغيير مسار حياتهن وتجنب العنف أو إيقافه، ويعتقدن أن أية محاولة في هذا السياق تزيد الوضع سوءا.

٣_ شعورهن بالذنب ويلقين مسؤولية المشاكل والاضطرابات التي تطرأ على الحياة الزوجية إلى عدم جدارتهن في إدارة شؤون أسرهن.

٤_ شعورهن بالإحباط واحتقار الذات.

٥_القلق والتوتر المستمر.

٦_ التعرض المتكرر للقسوة يجعلهن يملن إلى الخضوع ،والاستكانة ،والقهر، وتحمل الإساءة.

ثالثاً: الآثار الاجتماعية تعد هذه الآثار من أشد ما يتركه العنف على المرأة، ولا نبالغ اذا ما قلنا أنها الأخطر والأهم . ويمكن ذكر أهم هذه الآثار وأخطرها على النحو الآتي(وداد ادور وادي، ٢٠١٨،ص٢١٩):

١_ الطلاق.

٢_التفكك الأسري.

٣_ سوء العلاقات بين اهل الزوج وأهل الزوجة واضطرابها .

٤_تسرب الابناء من المدارس.

٥_عدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة نفسية واجتماعية متوازنة.

٦_جنوح أبناء الاسرة التي يسودها العنف.

٧_العدوانية والعنف لدى أبناء الاسرة التي يسودها العنف.

٨_يحول العنف الاجتماعي ضد المرأة عن تنظيم الأسرة بطريقة علمية سليمة. أي أنه يقف عائقا أمام هذا التنظيم من جهة، ويبعثر مردوداتهم الاقتصادية ويشتتها في أمور غير ضرورية من جهة أخرى.

ولأن المرأة عضو فاعل في المجتمع، فإن كل ما تمر به ينعكس على أُسرتها ومُحيطها المجتمعي بشكل كبير، ومن المشاكل التي يسببها العنف ضد المرأة الاضطرابات الأُسرية التي بدورها تنعكس على الأطفال بشكل كبير، وقد تؤدي إلى إصابتهم بعدم استقرار نفسي وعاطفي، وهو ما يؤثر في سلوكياتهم المجتمعية في مراحل متقدمة من العمر. (هبة حسين علي ، ٢٠٠٣،ص١٩)

**رابعاً: الآثار الاقتصادية**

يرى عدد من الباحثين في العلوم الاجتماعية أن الوضع اللاإنساني الذي تعيشه المرأة في المجتمع ما هو الا نتائج لوضعها الاقتصادي السيء الذي يكاد يكون المسؤول عن جميع أوضاعها الأخرى (الاجتماعية ،والسياسية والنفسية). ونحن وإن كنا نتفق مع هذا الاتجاه في تحليل وضع المرأة الراهن إلى حد كبير، ومع ذلك نقول إنه يصعب عزل هذه الأوضاع عن بعضها، ومن ثم يصعب عزل آثارها. فهي متداخلة إلى حد يكاد يكون من المتعذر فهمها منفردة، فعلى سبيل المثال فإن ظاهرة العنف الممارس على المرأة بشكل رئيس، وعلى الأولاد بصفتهم الملحق داخل الأسرة، لا يعكس في الحقيقة حجم العنف المعنوي – والاجتماعي فحسب، بل حجم العنف الاقتصادي وبما يحدثه من خلل

واضطرابات في البنية الاقتصادية، إذ يفوت هذا العنف على الأفراد فرص تدريبهم وإعدادهم لسد ثغرات العمل من جهة، واستيعابهم في سوق العمل بشروط أفضل من جهة ثانية. ولعل أهم الآثار السلبية وأخطرها التي يتركها العنف الاقتصادي على الأسرة والمجتمع هو إعاقة متطلبات التنمية الاقتصادية. إذ إن العنف مسؤول عن دفع أعداد من الأيدي العاملة غير الماهرة إلى سوق العمل ،وخضوعهم للظلم الاجتماعي والمعاملة المجحفة بحقهم. هذا في الواقع إن وجدوا أمامهم فرص عمل . و بناءاعلى ما تقدم، ومع استمرار تدني نسبة مشاركة المرأة في العمل المنتج يمكن القول إن العنف الأسري يعيق اندماج المرأة في الحياة الاقتصادية _ الإنتاجية، ويفوّت فرصة الاستفادة من الطاقة النسائية والشبابية الكامنة، وكذلك فرصة توظيف هذه الطاقات في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية. (وداد ادور وادي، ٢٠١٨،ص٢١٩)

وتُعدّ الآثار الاقتصادية للعنف مكلفةً جداً، فهي تشتمل على علاج الأضرار المادية ،والإصابات الجسدية الخطيرة للنساء المُعنّفات، فضلا عن المبالغ الكبيرة التي يتمّ صرفها على العلاج النفسي الذي يخضعن له في سبيل تجاوز الضرر الواقع عليهن، بما في ذلك كيفية إدارة القلق والاضطراب، ومعالجة الاكتئاب والإحباط الناتج عن سوء المعاملة، ليكنّ أكثر سعادةً وثقةً في مواجهة المجتمع والاندماج فيه، كما تشتمل الآثار الاقتصادية التكاليف التي تتكبّدها المحاكم ،والشرطة، والخدمات القانونية المسؤولة عن مقاضاة الجناة و المنتهكين، والبرامج التي يخضعون لها لتقويم سلوكياتهم. ( امل الاحمد ، ٢٠٠٩،ص١٢٠)

**المبحث الرابع: النتائج**

١- فقدان الثقة بالنفس والقدرات الذاتية للمرأة كإنسانة.

٢- التدهور العام في الدور والوظيفة الاجتماعية والاقتصادية والوطنية للمرأة.

٣- تدمير آدمية المرأة وإنسانيتها .

٤- عدم القدرة على تربية الأطفال وتنشئتهم بشكل تربوي سليم.

٥- وتعدُّ العوامل الاقتصادية من أكثر دوافع العنف ضد المرأة التي تشهدها مجتمعات عدة في وقتنا الحالي والسبب في ذلك يعود إلى الضغوطات الاقتصادية التي تعاني منها شريحة واسعة من المجتمع .

٦- إن التفسير الخاطئ لبعض النصوص الدينية يُعد عاملاً من عوامل العنف ضد المرأة ، إذ يميل بعض الأزواج إلى فهم التوجيهات الدينية الخاصة بعلاقة الزوج بالزوجة بطريقة تتفق مع رغباتهم في فرض سيطرتهم أو سلطتهم على الزوجة.

٧- تعد قضية العنف ضد المرأة قضيةً قديمة العهد نتج عنها عواقب وخيمة على صحة المرأة الجسدية.

٨- القلق والتوتر المستمر للمرأة.

**المراجع :**


١. أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٨٧.
٢. أحمد فرحان الكبيسي، الأمن الاجتماعي في تحصين وتماسك المجتمع العراقي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٥.
٣. أفراح جاسم محمد، تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠١.
٤. أكرم نشأت إبراهيم ، علم الاجتماع الجنائي ، بغداد ، مطبعة النيزك ، ط٢ ، ١٩٩٨م.
٥. أمل الأحمد ، بحوث ودراسات في علم النفس ، ط ١ ،مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، بيروت ،٢٠٠٩.
٦. خليل أحمد خليل، ملاحظات حول العنف والتمذهب، مجلة دراسات عربية، بيروت، ع٨، ١٩٨٥.
٧. سلوى الشرفي ، الإسلام والمرأة والعنف، منشورات علامات ، ط١، تونس ،. 2004
٨. شكوى نوابي نزاد، علم نفس المرأة ،ط ١، ترجمة زهراء طيوري ، دار الهادي للنشر والتوزيع ، بيروت ، ٢٠٠١.
٩. عبد الرحمن العيسوي : الجريمة والشذوذ العقلي ، ط ١، منشورات الحلبي الحقوقي ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤.
١٠. عبد اللطيف عبد الحميد العاني و معن خليل عمر ، المشكلات الاجتماعية ، دار الحكمة ، بغداد، ١٩٩١.
١١. عدنان ياسين مصطفى ، السلوك المنحرف في ظروف الأزمات ، بحث مقدم إلى ندوة السلوك المنحرف وآليات الرد المجتمعي ، بيت الحكمة، بغداد ، ١٩٩٩ .
١٢. علي اسمر كوين ، تداعيات العنف ضد المرأة ، دار الكتب الوطنية ، بغداد ، ٢٠٠١.
١٣. غزار الطاهر ، فاطمة الزهراء طاهري، العنف الأسري وعلاقته بأمن المجتمع، مجلة تطوير العلوم الاجتماعية، جامعة عمار عاشور الجلفة ، المجلد –١٢ ، العدد ١ ، سنة ٢٠١٩ .
١٤. فاروق السامرائي ، حقوق الإنسان في القرآن الكريم ، بحث منشور في ندوة حقوق الإنسان في الفكر العربي (دراسات في النصوص) ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢ .
١٥. فاطمة إسماعيل الياحي ، دور الأسرة في تنشئة أبنائها على الثقة بالنفس واتخاذ القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ .
١٦. فوزية العطية ، المرأة والتغير الاجتماعي مؤسسة الفليح للطباعة والنشر ، الكويت ، ١٩٨٣.
١٧. كريم محمد حمزة وفهيمة كريم المشهداني ، المرأة العراقية جدلية التكوين والتمكين ، جامعة بغداد ، ٢٠١٤.
١٨. محمود الشديفات ، المخدرات (الخدر وفساد العقل) (دراسة في ظاهرة انتشار المخدرات في الوطن العربي وسبل الوقاية منها) ، دار آفاق ، عمان ، ١٩٩٦.
١٩. مركز دراسات أمان ، العنف ضد المرأة (الأسباب والعلاج) ، مركز أمان للمصادر والمعلومات حول العنف ضد المرأة ، بحث منشور على الانترنيت ، 2004 ،. www. Amanjordan . org
٢٠. مصطفى الخشّاب ، دراسة المجتمع ،مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة ، ١٩٩٧.
٢١. عدنان جلوب، ن. (٢٠١٨). مؤشرات التمييز ضد المرأة (دراسة ميدانية في جامعة بغداد). *Al-Adab Journal*.
٢٢. هبة حسن علي ، الإساءة إلى المرأة ، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٣ .
٢٣. وداد ادور وادي ، تحليل أسباب العنف ضد المرأة في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية ،مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة ،العدد ٣٧ ، ٢٠١٨.